



ورقة عمل ورشة إحصاءات الهجرة الدولية

30 يونيو - 3 يوليو 2009



الفهرس

1. المقدمة..... 3
2. مصادر البيانات..... 5
3. التعاون مابين المؤسسات المعنية..... 9
4. استخدامات إحصاءات الهجرة الدولية..... 10
5. الصعوبات في توفير إحصاءات الهجرة الدولية..... 10



المقدمة:

مملكة البحرين من الدول المستقبلية للهجرة منذ آلاف السنين ولكن مع اكتشاف النفط في الثلاثينات من القرن العشرين ارتفعت وتيرة الهجرة إليها، ومع ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات زاد الطلب على العمالة الوافدة وعلى العمالة الآسيوية بشكل خاص للإيفاء بمتطلبات المشروعات التنموية التي نفذتها المملكة في ذلك الوقت وخصوصاً ما يتعلق منها بمشروعات البنية التحتية.

ولتتبع إحصاءات الهجرة فقد ارتفعت نسبة السكان غير البحرينيين وخصوصاً في فئات سن العمل (15 - 64) سنة حيث يشكل السكان غير البحرينيين حوالي 42% من إجمالي السكان في تعداد 1981 إلى حوالي 46% من إجمالي السكان في تعداد 2001، حوالي 58% من إجمالي السكان طبقاً لإحصائيات 2007 للسكان.

فهي هجرة عمل مؤقتة غير منظمة تخضع لاعتبارات اقتصادية بحثه ومرتبطة بعقد عمل تنتهي بانتهاء عقد العمل حتى لو تكررت هجرته بعقد آخر مع مؤسسة أخرى مع الأخذ بالاعتبار لبعض الحالات التي استوطنت بالمملكة. وفي العقد الأخير ازدادت منظومة المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحماية حقوق المهاجرين وكرست العديد من المنظمات المهتمة بحقوق العمال الأجانب والأقليات وحقوق الإنسان عدداً من المشروعات التي تتطلب تنظيم وحماية ودعم



حقوق هذه المجموعات في إطار من المعايير الدولية مما أستوجب اهتماما متزايد من الأجهزة المختصة لجمع البيانات الدقيقة عن حجم ونوعية هذه التدفقات البشرية.

كما أن الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية للمهاجرين على المجتمعات المستقبلية جعلت من الضروري الحرص على توثيق أعدادهم ومدى التزامهم بالقوانين واللوائح المنظمة لإقامتهم.

وفي الوقت الحالي وضمن مشروع الإصلاح والتحديث الذي تسعى إليه القيادة الرشيدة، فقد سعت مملكة البحرين إلى تشجيع الاستثمار وتهيئة البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات من جميع دول العالم في كافة القطاعات التعليمية، الصحية، المالية أو السياحية وفتح المجال لغير المواطنين لتداول أو امتلاك العقار.

وفي السنوات الأخيرة ومع ازدياد حركة الاستثمارات وآثار العولمة وسبل الاتصال والمواصلات ازدادت عاما عن آخر حركة الهجرة الدولية بين مناطق العالم المختلفة أو بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وهنا تظهر الحاجة لتحسين وتطوير إحصاءات الهجرة لرصد تحركاتها سواء من الدول المرسلّة أو المستقبلّة أو داخل الدولة.



مصادر البيانات:

هناك مصدرين رئيسيين من مصادر البيانات توفر معلومات عن الهجرة وهي:

أولاً:

التعدادات السكانية

اجري أول تعداد في مملكة البحرين عام 1941 ثم تم تنفيذ سبعة تعدادات أخرى في الأعوام 1950، 1959، 1965، 1971، 1981، 1991، 2001 حيث تم إدراج بيانات الهجرة منذ تعداد 1981 طبقاً لتوصيات الأمم المتحدة عام 1976. وسيكون التعداد التالي عام 2010.

وتشتمل استمارة التعداد على عدد من الأسئلة لحصر بيانات الهجرة إلى الداخل أو الخارج أو بيانات عن الهجرة الداخلية تمثلت في التالي:

1. الرقم الشخصي
2. الاسم
3. النوع
4. العنوان
5. صفة التواجد
6. تاريخ الميلاد
7. الجنسية
8. مدة الإقامة



ثانياً:

السجلات الإدارية

1. الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة بوزارة الداخلية والتي تم إنشاءها عام 1928. وتوفر الإدارة بيانات عن المهاجرين من العمالة الوافدة أو المستثمرين أو الطلبة من غير المواجنين أو القادمون والمغادرون عن تخريق المنافذ تشتمل على البيانات التالية:

1. الاسم
2. النوع
3. العنوان
4. مدة الإقامة
5. سبب الإقامة

بالإضافة إلى القادمون والمغادرون عن تخريق المنافذ حسب الجنسية، البلد، الغرض من الدخول والخروج، حيث يقوم موظفي الجوازات التابعين لوزارة الداخلية عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية بتغذية الشبكة ببيانات القادمون والمغادرون ثم تقوم الإدارة العامة بتبويب وجدولة البيانات لاستخراج الإحصاءات اللازمة ثم إصدار التقارير لمتخذي القرار في المملكة.



2. هيئة تنظيم سوق العمل التي أنشأت عام 2006، وتتوفر قاعدة بيانات عن
رخص العمل الصادرة للعمالة الوافدة تشمل البيانات التالية:

1. الاسم
2. النوع
3. العنوان
4. المهنة
5. المستوى التعليمي
6. مكان العمل (جهة العمل)

3. إدارة السجل السكاني بالجهاز المركزي للمعلومات والتي تم إنشاءها عام
1979، والتي توفر قاعدة بيانات عن المواخنين والأجانب المقيمين في
مملكة البحرين والتي تشمل على:

1. الرقم الشخصي
2. الاسم
3. النوع
4. العنوان
5. المهنة
6. أعلى مستوى تعليمي
7. الحالة الزوجية



4. الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والتي أنشأت عام 1976، وتتوفر قاعدة بيانات عن العاملين الأجانب المؤمن عليهم في القطاع الخاص بكافة خصائصهم، حتى ولو كانت منشأة فردية.



التعاون ما بين المؤسسات المعنية:

هناك تعاون شهري وسنوي فيما بين الإدارة العامة للإحصاء والأجهزة المعنية الأخرى ويتمثل هذا التعاون في التالي:

- تقوم الإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة بتزويد الإدارة العامة للإحصاء بتقرير شهري عن حركة القادمون والمغادرون عبر المنافذ البرية والجوية والبحرية حسب الجنسية والبلد وحسب الغرض من الدخول والخروج وكذلك تأشير 72 ساعة.

حيث تقوم الإدارة العامة للإحصاء بمراجعتها وتجميعها لعام كامل ثم نشرها ضمن فصل النقل والمواصلات في المجموعة الإحصائية السنوية.

- تقوم هيئة تنظيم سوق العمل بتزويد الإدارة العامة للإحصاء ابتداءً من العام الحالي بإحصاءات رخص العمل الصادرة لغير البحرينيين حسب المهنة وكانت في الأعوام السابقة يتم استلامها من وزارة العمل وتقوم إدارة العامة للإحصاء بنشر البيان في المجموعة الإحصائية السنوية ضمن فصل القوى العاملة.

- تقوم الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي سنوياً بتزويد الإدارة العامة للإحصاء بإحصاءات العاملين الخاضعين لنظام التأمين الاجتماعي



(القطاع الخاص) حسب النوع، الجنسية، فئة الأجر الشهري، المهنة، النشاط الاقتصادي، حجم المنشأة.

استخدامات إحصاءات الهجرة الدولية:

- تستخدم إحصاءات الهجرة الدولية لقياس مدى تأثير العمالة الوافدة على الزيادة السكانية وعلى الخدمات والمرافق الصحية والعمالة الوخنية.
- تستخدم من قبل شركات الفنادق وشركات الشقق السياحية.
- تستخدم من قبل شركات الطيران لوضع خططها المستقبلية.

الصعوبات في توفير إحصاءات الهجرة الدولية:

- بناءً على ما ذكر سابقاً أتضح أن بيانات الهجرة الدولية متوفرة سواء من التعدادات أو من السجلات الإدارية الجارية ولكن هناك بعض المعوقات نوجزها:
- بيان الغرض من القدوم أو المغادرة
- يتم جمع هذا البيان عن خريق موظفي الجوازات عبر المنافذ الجوية والبرية والبحرية ولكن يشوبه بعض القصور وذلك راجع إلى أنه ولغرض التسهيل على الموانئين والأجانب تم إلغاء نماذج الوافدين، "القادمون والمغادرون" التي



كانت تشمل على سبب الزيارة وتم الاكتفاء بالبيانات الواردة بالجواز لذلك
تعذر الحصول على بيان الغرض من الدخول أو الخروج.

- دورية جمع بيان الهجرة الدولية
يلاحظ أن بيانات الهجرة الدولية التي يتم الحصول عليها من خلال التعدادات
مطلوبة من قبل عدة جهات حكومية أو خاصة ولكن وبسبب أن دورية
جمع البيان كل عشر سنوات مرة يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية لوضع خطة
مستقبلية نتيجة لتقديم البيانات.